مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ISSN : 2716-9502
المجلد: الثاني العدد: الأول السنة: 2021 ص 186 - 206

تاريخ الإرسال: 2021/02/06 تاريخ المراجعة: 2021/03/06
تاريخ القبول: 2021/03/25

أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال
- دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول العربية -

The importance of Social Responsibility of business organizations
-Comparative Study Between Developed and Arab countries-

زاوية رشيدة[1]
جامعة غرداية (غرداية)
zaouiarachida@gmail.com

الملخص:

يكون تهدف هذه المداخلة الى عرض بعض تجارب الدول المتقدمة الاوروبية وبعض الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية من اجل المقارنة والاستفادة من خبرات اكثر تطور وتقدم في الميدان، حيث تم التطرق إلى مفهوم واضح للمسؤولية الاجتماعية و أبعادها و ربطها بتحقيق التنمية المستدامة، كما نهدف إلى توعية الإدارات خاصة في منظمات الأعمال بأهمية تبني مزيد من المبادرات الاجتماعية التي تساهم في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مشاكله الإنسانية والبيئية والاقتصادية من خلال مقارنة ما بين الدول المتقدمة والدول العربية لتجارب المسؤولية الاجتماعية.

توصلنا في هده الدراسة الى أن تجارب الدول الاوروبية في مجال المسؤولية الاجتماعية تختلف من دولة الى اخرى حيث اصبحت متجذرة وهذا بفضل المجهودات المبذولة على المؤسسات في حين تقل تدريجيا ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، منظمات الاعمال ، التنمية المستدامة.
تصنيفات JEL : L1،M21،M14.

Abstract:

this intervention It will be touched upon some of the experiences of developed countries And some Arab countries in the field of social responsibility Of the later comparison and benefit from more development of expertise, The primary goal of this study was to a clear concept of social responsibility and linked to the achievement of sustainable development to address, as we aim to raise awareness, especially in business organizations departments the importance of adopting more social initiatives that contribute to the development of society and achieve sustainable development and address the humanitarian, environmental and economic problems through .

We found in this study that The experiences of European countries in the field of social responsibility vary from state to state As it has become a booming and this thanks to the efforts exerted on the institutions while gradually decreasing the culture of social responsibility in the Arab countries

Keywords : social responsibility, business organizations, sustainable development

JEL Classification Codes :M14 ,M21 ,L1.

المؤلف المرسل: زاوية رشيدة، الإيميل: ZAOUIARACHIDA@GMAIL.COM

1. مقدمة:

تتضمن ان الجدل الدائر بشأن المسؤولية الاجتماعية ليس بالأمر الجديد ، فقد حظي اهتمام أكبر في السنوات الاخيرة نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية.

ان تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يكن إلا وليد الدعوات المنادية بتحقيق تنمية مستدامة و حماية البيئة ، و كذا احترام حقوق الانسان ، من أجل ذلك كان لزاما

على منظمات الأعمال التوجه نحو استراتيجية جديدة تستجيب لكل التوقعات مما يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل بين المجتمع والمنظمات.

من خلال ما سبق يمكننا صياغة اشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الجوهري الآتي:

ما مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وما هو واقع المسؤولية الاجتماعية في الدول المتقدمة والدول العربية ؟.

ولمعالجة الإشكالية نتطرق إلى العناصر التالية:

- مفهوم المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.
- أهداف تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية.
- التجارب الدولية للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية و توعية الإدارات و المؤسسات بأهمية تبني مزيد من المبادرات الاجتماعية التي تساهم في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مشاكله الإنسانية والبيئية والاقتصادية.
- مقارنة تجارب الدولية التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية مع الدول العربية قصد الاستفادة من خبراتهم المتقدمة.
- التوصل إلى توصيات مفيدة تساهم في حث الإدارات على تبني مسؤولية اجتماعية تجاه مختلف الفئات المستفيدة و تطوير العلاقة مع المجتمع.

2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات، وهي التزامها مستمر في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة ما يتعلق

بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

1.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية

في ما يلي بعض التعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية :

- عرف **(Drucker)** المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (الاسرج، 2010، صفحة 4).
- عرفها **(Holmes)** هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها (الاسرج، 2010، صفحة 4)..
- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية: " بانها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما ان الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة (دادن و حفصي، 2012، صفحة 404).
- المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة: عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم و المجتمع ككل (الاسرج، 2010، صفحة 4).
- أما منظمة الأمم المتحدة فتلخص المسؤولية الإجتماعية في تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية والتي تغطي كلا من حقوق ومسؤوليات الشركات الوطنية في السياق الدولي، من خلال قيام هذه الأخيرة باستصدار عدد من

القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا في إطار السياسات العامة لدعم حقوق الإنسان، في ظل ظروف عمل مريحة وحماية البيئة (دادن و حفصي، 2012، صفحة 404).

- تعريف منظمة المقاييس العالمية **ISO** بأنها " مسؤولية المنظمة عن الاثار المترتبة لقراراتها وانشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الاخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الاخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين (الحوري، صفحة 6).

2.2. اهمية المسؤولية الاجتماعية

من شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي (خامرة، 2007 ، صفحة 82):

أ- بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال ؛
- تحسين مناخ العمل، اضافة إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

ب- بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

ج- بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية ...؛

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

3.2.أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصالح، التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح، من حملة أسهم ، شركاء، موردين، موزعين، وعملاء وأيضا العاملين، وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل (الحموري،)، حيث أن هناك أبعاد للمسؤولية الإجتماعية ملخصة فيما يلي (دادن و حفصي، 2012، صفحة 408) :

البعد الإقتصادي **Economic Dimension:** يقر هذا البعد بضرورة الاستناد إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي في إطار يبين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وبما لا يلحق الضرر لا بالمؤسسة ولا بالمجتمع.

البعد القانوني **Legal Dimension:** يرتكز هذا البعد على حماية البيئة، والسلامة المهنية والعدالة، وقوانين حماية المستهلك في شكل قوانين يفترض على المؤسسات احترامها بالشكل الذي يسمح بارتقاء المجتمع.

البعد الأخلاقي **Ethical Dimension:** يستند هذا المبدأ في تحليله إلى المبادئ الأخلاقية التي تكفلها الأعراف والقيم الاجتماعية من خلال ضرورة حماية البيئة والجوانب الأخلاقية في استهلاك والقضاء على البطالة من خلال فتح مجال للتوظيف وتكافؤ الفرص، واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

البعد الخيري: يرتبط هذا البعد بدرجة كبيرة بنوعية الحياة من خلال ضرورة الارتقاء بهذه الاخيرة وما يتفرع من ذلك من عناصر بالذوق العام والنقل وغيرها.

إن مسؤولية الشركة الإجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة و التي أوردها **carroll** بشكل معادلة (ياسين، 2008، صفحة 33):

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية+ المسؤولية القانونية+ المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية.

4.2. التنمية المستدامة

فإن التنمية المستدامة تصبح عملية تراكمية ممتدة الزمان والاجيال وصولاً إلى مستقبل آمن، وهى تقوم على ثلاثة مكونات متفاعلة ومتكاملة هى النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئية (إبراهيم، 1996، صفحة 20) .

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: انتهت اللجنة في تقريرها المعنون ب" مستقبلنا المشترك" إلى: "أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، أو لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". فالتنمية المستدامة حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجا (بوهزة و بن سديرة ، 2008) .

3. اهداف تبني منظمات الاعمال للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة حتى خارجها بوصفها تمثل قراراتها لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المنظمة والذي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها.

1.3.المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

ففي وقت لم تكن فيه المنظمات تتحدث إطلاقا عن "المسؤولية الاجتماعية" أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة، إذ نالت المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاشات في مؤتمر جوهانسبرغ 2002 (عياض، 2005)،

عادة أن المسؤولية الاجتماعية ليست عملا خيريا من جانب المنظمة ولا امتثالا مطلقا للقانون، والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المنظمات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين أثرها في المجتمع. كما يبين **Gond J.P, Igalens. J.** 2008 يوجد عدة مقاربات نظرية للمسؤولية الاجتماعية و بالتالي تكون المسؤولية الاجتماعية بمثابة عنصر تنظيم و توافق ما بين المؤسسة و المجتمع **(Gond J.P, 2008)**

وحيث يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى توضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والتي عرفها ب "السلوك الأخلاقي لمنظمة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في منظمة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم"، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة، وحسب البنك الدولي فالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة ما هي "إلا التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين وعية حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء" (مؤتمر) .

وبالرغم من كل الاختلافات والتباينات في تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال إلا أن هناك جانبين يمكن التركيز عليهما، الأول قانوني ينطلق أساسا من العلاقة القائمة بين المجتمع والمنظمة ويتمثل مضمونها في أن هذه الأخيرة لها عمليات تنفذها وسلوكا تمارسه وأهدافا تحققها ، أما الثاني يتمثل في الجانب الإنساني ويقوم على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة بصفتها وحدة مستقلة تعمل في مجتمع

ومدى مساهمتها فيه، فالعلاقة التي تتكون في بيئة المنظمات هي التي تشكل المجتمع لذلك هناك التزامات اجتماعية وإنسانية تقع تحت مسؤولية المنظمة (عياض، 2005، صفحة 258).

2.3. فوائد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

لتحقيق تكامل المسؤولية الإجتماعية مع قراراتها وأنشطتها، يمكن للمنظمة تحقيق فوائد هامة مثل (عزاوي، مولاي لخضر، و بوزيد، صفحة 15):

– تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية ومخاطر عدم تحمل المسؤولية المجتمعية.

- تحسين ممارسات إدارة المخاطر.
- تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور.
- تحسين تنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.
- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين من الجنسين، والتأثير الإيجابي على قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم.
- تحقيق الوفرات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه.
- المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.
- المساهمة في حيوية المنظمة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.
- تحسين الأداء البيئي وتقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية؛
- تخفيض الرقابة التنظيمية.

إن قيام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة (الرحمن، 1997)، وحسب **Reynaud** تتركب كفاءة المنظمة من اجتماع الكفاءات الاقتصادية و الكفاءات البيئية و الكفاءة الاجتماعية و يذهب إلى غاية و ضع مجموعة من المؤشرات لهذه الأخيرة (Reynaud., p. 15).

ولاحظت دراسات أخرى أن المنظمات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معيشة المستخدمين، كالتأمينات والتسهيلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغياب عن العمل، وحسنت القدرة على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء، وساهمت في زيادة الإنتاجية المتوسطة للعاملين، ومع تعاظم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز المنظمات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعنى أن المنظمات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا (مثل ظروف وشروط العمل في المنظمة ومدى ملائمتها وعدالتها للعاملين، هذا إضافة إلى أنها تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب الحكومات فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزايا و أفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة (المتحدة، 2004)

4. التجارب الدولية للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال

تتفاوت التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية من بلد لآخر، ومن منظمة لأخرى داخل البلد الواحد. و لاشك ان درجة ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية ينتشر بشكل اكبر في الدول المتقدمة لأنها تحوي أكبر منظمات الاعمال العالمية، هذه الاخيرة تملك رؤوس أموال ضخمة وأرباح كبيرة بالإضافة الى الخبرة والمهارة في مختلف المجالات الادارية و التنموية فنجدها تبدع في ابتكار وممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية في كثير من دول العالم.

1.4. تجارب بعض الدول المتقدمة للمسؤولية الاجتماعية

لماذا الشركات بالغرب متقدمة في المسؤولية الاجتماعية؟

للإجابة على هذا السؤال نقوم بعرض مبادرات دولية عامة:

الجدول رقم01: مبادرات دولية للمسؤولية الاجتماعية

العدد	اسم المباردة	تاريخها
01	مبادرة التقارير العالمية **GR**	1992
02	مؤشر داوجونز للاستدامة	1999
03	مبادرة الاتفاق العالمي	2000
04	أهداف الامم المتحدة للألفية الاولى	2000
05	اصدر الاتحاد الاوروبي استراتيجية لشبونة	2000
06	اصدر الاتحاد الاوروبي الورقة الخضراء	2001
07	مواصفة المسؤولية الاجتماعية الايزو 26000	2010
08	اهداف الامم المتحدة للألفية الجديدة	2030-2016

المرجع: الرمدي العنزي، استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الثاني بالكويت، فيفري 2017.

النتيجة ان:

جل الشركات ادمجت المسؤولية الاجتماعية و أصبحت اساسية في استراتيجياتها، حيث نشرت اللجنة الأوروبية في شهر جويلية من سنة 2001 " الورقة الخضراء للمسؤولية الاجتماعية " هدفها هو اثارة النقاش بخصوص المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال الاوروبية وحثها على إدماج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية جنبا الى جنب مع اهتماماتها الاقتصادية، وضمت هذه الورقة الخضراء تبيانا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وشددت اللجنة الاوروبية من خلال هذه الورقة الخضراء على أهمية وجود نهج شامل للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، وذلك من خلال (sit, 2017) :

- تطوير التدريب المناسب للموظفين لأهداف جديدة للمسؤولية الاجتماعية.

- التشجيع على الإبلاغ ومراجعة الحسابات التي نشرتها المنظمات عن مسؤوليتها الاجتماعية من خلال وضع القواعد العامة لنشر مثل هذه المعلومات وتقييمها و التأكد من مصداقيتها.
- ينبغي تشجيع الحوار مع موظفي المنظمة واشراكهم في اتخاذ مختلف القرارات الادارية.

تجربة فرنسا:

فرنسا أكثر نشاطا فيما يتعلق بالشق المسؤولية الاجتماعية حيث يتميز واقعها بوجود أجهزة مختصة ومتوافقة مع آليات مؤسسية تعزز التشاور و بهدف تنظيم اطار شرعي ومؤسسي للمسؤولية الاجتماعية، ويلخص الجدول الموالي أهم المبادرات التي قامت بها فرنسا في مجال المسؤولية الاجتماعية (christelle didier, 2006, p. 5) :

الجدول رقم 02: سياسات المسؤولية الاجتماعية في فرنسا

سياسات المسؤولية الاجتماعية في فرنسا			
التشريعات و القوانين	الأجهزة المؤسسية و العمومية لتعزيز ومراقبة احترام المسؤولية الاجتماعية	الشهادات و المعايير	مبادرات المنظمات غير الحكومية
-اصلاح قانون الأسواق العامة في 2006 يجعله يأخذ بعين الاعتبار لسياسات التنمية المستدامة. -قانون 15 ماي 2001 بخصوص التنظيمات الاقتصادية الجديدة **(LOI NRE)** و الذي يدعو الشركات الى مراعات	-الهياكل العمومية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية : المجلس الوطني للتنمية المستدامة (2003) . مشروع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من 2009 حتى 2012 .نادي التنمية المستدامة	-معيار المساواة المهنية (2004) . -الترتيب **(vigéo)**: تقديم منظمات الاعمال التي تدمج المعايير الاجتماعية و البيئية 2002.	-الدليل المنهجي (**SD 21000)** : دليل يوضح للمنظمات كيفية دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في استراتيجية وإدارة الشركة . -مرصد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات يضم 80 منظمة و هدفه جمع المعلومات عن

الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية عند اعداد تقارير ها الادراية . –قانون 2001/07/17 و الذي تم بموجبه انشاء الصندوق الاحتياطي للمتقاعدين . ويلزم هذا القانون المجلس التنفيذي لهذا الصندوق مراقبة السياسة العامة لهذا الصندوق . بحيث تتجه سياسة الاستثمار فيه نحو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و البيئة و الاخلاقية.	للهيئات و المؤسسات العمومية (2006). الوكالة الحكومية الفرنسية لمساعدات التنمية (2007). –هيئات عمومية مكلفة بمراقبة احترام التزامات المسؤولية الاجتماعية : نقطة الاتصال الوطنية (مكلفة بمتابعةتطبيق مبادرات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي) الهيئة العليا للمساواة ومكافحة التمييز (تعمل على غرس السلوك الاجتماعي).		المسؤولية الاجتماعية و الاستثمار المسؤول اجتماعيا. –التزام الجمعية الوطنية لمراجعي الحسابات بمراجعة الحسابات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية ومعرفة ما اذا كان لها أثر على الاداء البيئي.

Source : christelle didier, romain huet : démarche stratégique pour une formation de décideur responsables, version v2 , avrile 2006 p5.

ومن بين المبادرات التي قامت بها:

- سنة 2000 تم طرح القانون الاقتصادي الجديد و الزام الشركات بتقديم تقارير الاستدامة سنة 2000
- أما في 2003 تم انشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة و وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (العنزي، 2017، صفحة 6).

تجربة ايطاليا: بدأت وزارة العمل والشؤون الايطاليا في 2002 بتطوير مشروع للمسؤولية الاجتماعية و الالتزام الاجتماعي بواسطة هذا المشروع تعتزم الحكومة تعميم المسؤولية الاجتماعية، كما ظهرت مبادرات اخرى حية لتعزيز ممارسة المسؤولية لتقديم المسؤولية

الاجتماعية كما ظهرت مبادرات اخرى محلية لتعزيز ممارسة المسؤولية الاجتماعية في ايطاليا وفيما يلي استراتجيات المسؤولية الاجتماعية المتبعة في ايطاليا :

الجدول رقم 03: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية

السنوات	استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية
2002	وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية الايطالية وضعت مسودة عمل للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات و الالتزام الاجتماعي و التي عرفت اختصارا (**CSR-SC**)
ماي 2002	وضع برنامج سمي (**Fabrica Ethica**) تقوم فكرته على تشجيع المستهلكين على تفصيل منتجات الشركات المسؤولة اجتماعيا ، كما أن المنظمات الحاصلة على شهادة (**SA 8000**) تستفيد من مزايا في الاسواق ، هذه الشهادة واسعة الاستثمار في ايطاليا.
جوان 2002	وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و بالتعاون مع جامعة **Bocconi** تطور مشروعا للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و الذي يهدف الى تبني المنظمات لعقد اجتماع لايضاح علاقاتها مع المساهمين
2003	الرئاسة الايطالية بدعم من المديرية العامة للتوظيف، الشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص التابعةللمفوضية الاوروبية نظمت مؤتمر اوروبي حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ارتكز حول دور السياسات الوطنية في ترقية وتطوير المسؤولية الاجتماعية .
2005	أطلقت الحكومة الايطالية عدة مبادرات : حملات تعزيز وتوعية، لقاء وطني حول أفضل الممارسات في كمجال المسؤولية الاجتماعية ، وتم انشاء مركز وطني يعني بالبحوث في مجال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في مدينة ميلانو.
2008	الطبعة الثالثة من جائزة **Premio RSI** في مقاطعة **MoDène** تخصص هذه الجائزة لافضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية في ايطاليا.

Source :La commission européenne, corporate social responsibility , un rapport publié en Belgique ;2004 p24.

2.4. تجربة بعض الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية

تعد نظم الادارة البيئية ومنها الايزو 14000 أحد الآليات التي ستخدم حاليا على نطاق واسع في العام لحسن ادارة منظمات الاعمال لتاثيراتها البيئية في كافة مراحل

نشاطها، وتسعى العديد من المنظمات للتوافق مع تلك النظم لتحسين صورتها في الاسواق العالمية ، حيث انه من بين 127 دولة تطبق تلك النظم في العالم توجد في هذه النظم 14 دولة عربية فقط.

كما يتضح بعض المبادرات التي قامت بها الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية في الجدول الموالي:

الجدول رقم04: مبادرات الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية

الدولة	المبادرة	تاريخها
الامارات العربية المتحدة	صندوق المسؤولية الاجتماعية	2006
المملة العربية السعودية	المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولية	2008
	مجالس للمسؤولية في امارات المناطق	2015
مصر	المركز المصري للمسؤولية في الاجتماعية للشركات	2009
السودان	مجلس اعلى للمسؤولية الاجتماعية	2010
الكويت	بعض الانظمة و التشريعات الجزئية	2015
قطر	ارام الشركات الطاقة بتقديم تقارير الاستدامة	–

المصدر: الرمضي بن قاعد الصقري، استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية بدول الخليج، مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للمسؤولية الاجتماعية ، فيفري 2017،ص 9.

تجربة مصر:

تعتبر مصر من اوائل الدول العربية التي تبنت استراتيجيات لنشر ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومن اهم الاستراتيجيات:

- تبني اتحاد الصناعات المصرية في فيفري 2004 لمبادرة الميثاق العالمي فأصبحت مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة، كما اشار التقرير السنوي للميثاق الى زيادة عدد المنظمات المصرية التي انضمت الى الميثاق العالمي من 55 شركة عام 2004 الى 63 شركة عام 2006.

- اطلاق المبادرة القومية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: تم في مارس 2008 اطلاق المبادرة القومية للمسؤولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، و التي من شانها انشاء الشبكة المصرية للمسؤولية الاجتماعية و التي تستهدف تشجيع الشركات على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.
- اطلاق المؤشر المصري للبيئة و الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية للشركات في 23 مارس 2010 وهو المؤشر الاول المعد لقياس أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والذي يوضح مستوى أدائها فيما يتعلق بقضايا حماية البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، حيث أطلق مؤشر (ستاندرد آند بورز) المؤشر المصري للبيئة و الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال المؤتمر السنوي الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات المنعقد في القاهرة (وهيبة، 2013/2014، صفحة 211).

تجربة قطر:

لدولة قطر جهود مميزة في تشجيع تبني القطاع الخاص لممارسة المسؤولية الاجتماعية لعل من اهمها انعقاد مؤتمرين للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث عقد المؤتمر الاول للمسؤولية الاجتماعية في 24 فيفري 2009 وحضره حوالي الى 350 من كبار رجال الاعمال ومدراء الشركات و البنوك ومسئولين في عدة جهات حكومية ذات صلة، حيث خرج المؤتمر بعدة توصيات منها:

- النظرة الى موضوع المسؤولية الاجتماعية بوصفه خيارا اقتصادا وبيئيا أمام الحكومة ومنظمات الاعمال القطرية بهدف افادة المجتمع القطري.
- إطلاق مؤشر قطري للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال
- تشكيل شبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات تضم الشركات القطرية و الشركات المسجلة بالبورصة القطرية بصفة خاصة بهدف تبادل الافكار والآراء لتطبيق معايير ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية

- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي في مجتمع الاعمال العان والخاص مع تأهيل الكوادر البشرية من خلال الندوات و المؤتمرات و الدورات التدريبية.
- الاستفادة من خبرات الدول و المؤسسات العالمية لاستنباط نموذج قطري للمسؤولية الاجتماعية
- اقتراح إنشاء لجنة تنسيقية تعني برسم سياسات وآليات تفعيل المسئولية الاجتماعية.

كما عقد مؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية في 2009 وقد أكد على توجهات الدولة في تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية للمنظمات المعتمدة في الامم المتحدة، والتوجهات لوضع معايير محلية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات القطرية و الخروج منه بتوصيات تخدم تطبيق هذه المعايير المحلية (قطر، 2017).

تجربة السعودية:

وفيما يلي أهم الجهود و الانجازات المحققة في مجال المسؤولية الاجتماعية في المملكة:

- تنظيم أول ملتقى للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المملكة عام 2006، ناقش هذا الملتقى مفهوم وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية واسراتيجياتها في منظمات الاعمال الكبرى.
- انشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية وهو المرجعية لانشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تتباناها المنظمات الاعمال الكبرى.
- انشاء لجنة تنفيذية بغرفة التجارة و الصناعة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، تتولى اعداد الدراسات حول برامج اقتصادية واجتماعية مستدامة يستعان بها في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- اعداد دليل ارشادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية وانشاء قاعدة بيانات لهذه البرامج

- التنسيق مع الشركات الرائدة في اداء المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من تجاربها وتعميمها,

كما ان هناك العديد من التجارب الناجحة في المملكة العربية السعودية لشركات اظهرت تميزها وتفوقها في مجال المسؤولية الاجتماعية (وهيبة، 2013/2014، صفحة 211) .
فيما يلي نلاحظ درجة وعي بعض الشركات الخليجية لأهمية المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم 05: وعي الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية

وعي الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية	
الدولة	نسبة الوعي
قطر	%90
السعودية	**%65**
الامارات	**%44**

المصدر: الرمضي بن قاعد الصقري، استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية بدول الخليج، مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للمسؤولية الاجتماعية ، فيفري 2017، ص 10.

خـاتمة:

يمكن القول ان المسؤولية الاجتماعية اصبحت متجدرة في الدول الاوروبية أكثر مما هي عليه في امريكا او في الدول غير الاوروبية، وذلك بفضل جهود المؤسسات الاوروبية المختلفة و الانظمة التشريعية ومساعدة المفوضية الاوروبية و الحكومات الوطنية و المنظمات غير الهادفة للربح.

وتختلف تجارب الدول الاوروبية في مجال المسؤولية الاجتماعية من دولة الى اخرى حيث نجد أن هذا المفهوم منتشر بشكل كبير في دول اوروبا الغربية ويتم ممارسته على نطاق واسع من طرف المنظمات ويحظى برعاية حكومية رسمية، في حين نطاق واسع من طرف المنظمات ويحظى برعاية حكومية رسمية، في حين تقل تدريجيا ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية حيث ما يزال موضوع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في طور التبلور و الظهور

غير أن هذا لا ينفي وجود جهود متميزة لدى بعض الدول العربية في مجال تطوير ممارسات المسؤولية الاجتماعية مثل السعودية و مصر.

و مما سبق ذكره يمكن الخروج بتوصيات خاصة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية حيث :

– لا بد من بذل المزيد من الجهود من اجل توفير جو و مناخ ملائم داخل منظمات الأعمال.

– الدعوى إلى عملية تشخيص شاملة للوقوف على النقائص و تداركها و خاصة فيما يتعلق بمعوقات التنمية في المؤسسات الاقتصادية .

– إرساء بعض القيم الهامة لدى العاملين بالشركات لتحفيزهم على احترام قيمة العمل

– العمل على تحسين العلاقة بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح من مستهلكين وموردين.

– الرفع من مستوى الحوكمة والشفافية داخل الشركات.

– العمل على حماية البيئة و المحيط من خلال برامج خاصة بذلك و خاصة في المجال التوعوي.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

-أحمد عبد الكريم عبد الرحمن. (1997). "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:مجالاتها، معوقات الوفاء بها (دراسة ميدانية)". *مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، العدد 2، عمان الأردن، .*

الأمم المتحدة. (2004). ، *كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة*. منشورات الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة للتجارة و التنمية مؤتمر. (بلا تاريخ). *"كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة"*. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.

الرمدي العنزي. (2017). ، *استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية*. الكويت: مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الثاني بالكويت، فيفري.

الطاهر خامرة. (2007). *المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك "*. رسالة ماجستير ,جامعة ورقلة.

المسلمي إبراهيم. (1996). *الراديو والتلفزيون وتنمية المجتمع*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

حسين الاسرج. (2010). *المسؤولية الاجتماعية للشركات*. جسر التنمية،العدد 90: المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

صالح سليم الحموري، (بلا تاريخ). *المسؤولية الاجتماعية المجتمعية بين النظرية والتطبيق*. تم الاسترداد من
http://www.forum.yemenbest.com/showthread.php?t=151

عبد الغفور دادن، و رشيد حفصي. (20-21 نوفمبر, 2012). المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية. *الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ص 404.*

عمر عزاوي، عبد الرزاق مولاي لخضر، و سايح بوزيد. (بلا تاريخ). *دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي*. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار.

فالح عبد القادر واخرون الحوري. (بلا تاريخ). ، *ادارة الصورة الذهنية للمنظمات الاردنية في اطار واقع المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"*. جامعة العلوم التطبيقية.

محمد عادل عياض. (2005). *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني*. ملتقى اقتصاد التضامني.

محمد عاطف محمد ياسين. (2008). واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية: رسالة ماجستير.

مقدم وهيبة. (2013/2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران.

وزارة الاعمال و التجارة لدولة قطر. (2017). تاريخ الاسترداد 03 03, 2019، من لمؤتمر الاول للمسؤولية الاجتماعية للشركات: www.csr-qatar.org/previousconce.html

باللغة الاجنبية :

christelle didier, r. h. (2006). *démarche stratégique pour une formation de décideur responsables.* version v2 , avrile.

Gond J.P, I. (2008). *La responsabilité sociale de l'entreprise.* collection Que Sais.

Reynaud. (s.d.). *Développement durable et entreprise : Vers une relation symbiotique.* Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, Angers.

sit. (2017). Consulté le 03 03, 2019, sur Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises: www.senat.fr/ue/pac/E1776.html